

أكد أنه يتضمن العديد من المثالب الدستورية والقانونية مع صعوبة تطبيقه

# الفهد: سنرفع توصية إلى الأمير بردّ قانون إسقاط الفوائد إذا أقره مجلس الأمة

الحكومة حريصة على التضامن مع مجلس الأمة للخروج بحل للمشكلة والقانون يتطلب المزيد من الحوار ووضع تشريعات تسهّل المعادلة المالية

صندوق المعسرّين باستطاعته معالجة المشكلة لاسيما أن آلاف المواطنين استفادوا منه عن طريق إعادة برمجة ديونهم



الشيخ أحمد الفهد ومصطفى الشمالي والشيخ سالم عبدالعزيز أثناء المؤتمر الصحفي الذي عُقد في مؤسسة الرعاية السكنية

## الشمالى: قانون إسقاط الفوائد غير قابل للتطبيق

لأنه يتضمن الكثير من المثالب الدستورية والقانونية

## سالم عبدالعزيز: القانون يتطلب من كل مدين تقديم مركزه المالي وهو أمر صعب التطبيق في وجود 317 ألف مقترض

وأوضح أن القانون لا يجبر البنوك والمؤسسات التي تعمل وفق الشريعة الإسلامية على تطبيق القانون وإنما يجبرها فقط لأنه حسب وجهة نظر تلك البنوك فإن عملياتها عبارة عن مرابحات ولا يجوز لها من الناحية الشرعية التنازل عن أرباحها.

وأضاف عبدالعزيز الجوانب الفنية الرئيسية التي تعوق تطبيق مقترح قانون إسقاط الفوائد، وقال إن القانون المقترح يفرض على كل مدين لديه قروض استهلاكية أو مقسطة تقديم مركزه المالي وهو أمر صعب التطبيق لاسيما أن إجمالي المقترضين يبلغ 317 ألف مقترض مضافاً أن تقديم بياناتهم إلى البنوك والمؤسسات المقرضة لهم يتطلب فترات زمنية كبيرة «وجهداً كبيراً جداً» لاجزائه.

وأضاف عبدالعزيز أنه بناء على تلك البيانات المقدمة فإن الجهات الدائنة تقر ما إذا كان المقترض ينطبق عليه القانون أم لا وهذا يستغرق فترات زمنية طويلة كذلك.

وأوضح أن القانون لا يجبر البنوك والمؤسسات التي تعمل وفق الشريعة الإسلامية على تطبيق القانون وإنما يجبرها فقط لأنه حسب وجهة نظر تلك البنوك فإن عملياتها عبارة عن مرابحات ولا يجوز لها من الناحية الشرعية التنازل عن أرباحها.

وأضاف عبدالعزيز الجوانب الفنية الرئيسية التي تعوق تطبيق مقترح قانون إسقاط الفوائد، وقال إن القانون المقترح يفرض على كل مدين لديه قروض استهلاكية أو مقسطة تقديم مركزه المالي وهو أمر صعب التطبيق لاسيما أن إجمالي المقترضين يبلغ 317 ألف مقترض مضافاً أن تقديم بياناتهم إلى البنوك والمؤسسات المقرضة لهم يتطلب فترات زمنية كبيرة «وجهداً كبيراً جداً» لاجزائه.

وأضاف عبدالعزيز أنه بناء على تلك البيانات المقدمة فإن الجهات الدائنة تقر ما إذا كان المقترض ينطبق عليه القانون أم لا وهذا يستغرق فترات زمنية طويلة كذلك.

وأوضح أن القانون لا يجبر البنوك والمؤسسات التي تعمل وفق الشريعة الإسلامية على تطبيق القانون وإنما يجبرها فقط لأنه حسب وجهة نظر تلك البنوك فإن عملياتها عبارة عن مرابحات ولا يجوز لها من الناحية الشرعية التنازل عن أرباحها.

وأضاف عبدالعزيز الجوانب الفنية الرئيسية التي تعوق تطبيق مقترح قانون إسقاط الفوائد، وقال إن القانون المقترح يفرض على كل مدين لديه قروض استهلاكية أو مقسطة تقديم مركزه المالي وهو أمر صعب التطبيق لاسيما أن إجمالي المقترضين يبلغ 317 ألف مقترض مضافاً أن تقديم بياناتهم إلى البنوك والمؤسسات المقرضة لهم يتطلب فترات زمنية كبيرة «وجهداً كبيراً جداً» لاجزائه.

وأضاف عبدالعزيز أنه بناء على تلك البيانات المقدمة فإن الجهات الدائنة تقر ما إذا كان المقترض ينطبق عليه القانون أم لا وهذا يستغرق فترات زمنية طويلة كذلك.

وأوضح أن القانون لا يجبر البنوك والمؤسسات التي تعمل وفق الشريعة الإسلامية على تطبيق القانون وإنما يجبرها فقط لأنه حسب وجهة نظر تلك البنوك فإن عملياتها عبارة عن مرابحات ولا يجوز لها من الناحية الشرعية التنازل عن أرباحها.

وأضاف عبدالعزيز الجوانب الفنية الرئيسية التي تعوق تطبيق مقترح قانون إسقاط الفوائد، وقال إن القانون المقترح يفرض على كل مدين لديه قروض استهلاكية أو مقسطة تقديم مركزه المالي وهو أمر صعب التطبيق لاسيما أن إجمالي المقترضين يبلغ 317 ألف مقترض مضافاً أن تقديم بياناتهم إلى البنوك والمؤسسات المقرضة لهم يتطلب فترات زمنية كبيرة «وجهداً كبيراً جداً» لاجزائه.

وأضاف عبدالعزيز أنه بناء على تلك البيانات المقدمة فإن الجهات الدائنة تقر ما إذا كان المقترض ينطبق عليه القانون أم لا وهذا يستغرق فترات زمنية طويلة كذلك.

وأوضح أن القانون لا يجبر البنوك والمؤسسات التي تعمل وفق الشريعة الإسلامية على تطبيق القانون وإنما يجبرها فقط لأنه حسب وجهة نظر تلك البنوك فإن عملياتها عبارة عن مرابحات ولا يجوز لها من الناحية الشرعية التنازل عن أرباحها.

وأضاف عبدالعزيز الجوانب الفنية الرئيسية التي تعوق تطبيق مقترح قانون إسقاط الفوائد، وقال إن القانون المقترح يفرض على كل مدين لديه قروض استهلاكية أو مقسطة تقديم مركزه المالي وهو أمر صعب التطبيق لاسيما أن إجمالي المقترضين يبلغ 317 ألف مقترض مضافاً أن تقديم بياناتهم إلى البنوك والمؤسسات المقرضة لهم يتطلب فترات زمنية كبيرة «وجهداً كبيراً جداً» لاجزائه.

وأضاف عبدالعزيز أنه بناء على تلك البيانات المقدمة فإن الجهات الدائنة تقر ما إذا كان المقترض ينطبق عليه القانون أم لا وهذا يستغرق فترات زمنية طويلة كذلك.

وأوضح أن القانون لا يجبر البنوك والمؤسسات التي تعمل وفق الشريعة الإسلامية على تطبيق القانون وإنما يجبرها فقط لأنه حسب وجهة نظر تلك البنوك فإن عملياتها عبارة عن مرابحات ولا يجوز لها من الناحية الشرعية التنازل عن أرباحها.

وأضاف عبدالعزيز الجوانب الفنية الرئيسية التي تعوق تطبيق مقترح قانون إسقاط الفوائد، وقال إن القانون المقترح يفرض على كل مدين لديه قروض استهلاكية أو مقسطة تقديم مركزه المالي وهو أمر صعب التطبيق لاسيما أن إجمالي المقترضين يبلغ 317 ألف مقترض مضافاً أن تقديم بياناتهم إلى البنوك والمؤسسات المقرضة لهم يتطلب فترات زمنية كبيرة «وجهداً كبيراً جداً» لاجزائه.

وأضاف عبدالعزيز أنه بناء على تلك البيانات المقدمة فإن الجهات الدائنة تقر ما إذا كان المقترض ينطبق عليه القانون أم لا وهذا يستغرق فترات زمنية طويلة كذلك.

وأوضح أن القانون لا يجبر البنوك والمؤسسات التي تعمل وفق الشريعة الإسلامية على تطبيق القانون وإنما يجبرها فقط لأنه حسب وجهة نظر تلك البنوك فإن عملياتها عبارة عن مرابحات ولا يجوز لها من الناحية الشرعية التنازل عن أرباحها.

وأضاف عبدالعزيز الجوانب الفنية الرئيسية التي تعوق تطبيق مقترح قانون إسقاط الفوائد، وقال إن القانون المقترح يفرض على كل مدين لديه قروض استهلاكية أو مقسطة تقديم مركزه المالي وهو أمر صعب التطبيق لاسيما أن إجمالي المقترضين يبلغ 317 ألف مقترض مضافاً أن تقديم بياناتهم إلى البنوك والمؤسسات المقرضة لهم يتطلب فترات زمنية كبيرة «وجهداً كبيراً جداً» لاجزائه.

وأضاف عبدالعزيز أنه بناء على تلك البيانات المقدمة فإن الجهات الدائنة تقر ما إذا كان المقترض ينطبق عليه القانون أم لا وهذا يستغرق فترات زمنية طويلة كذلك.

وأوضح أن القانون لا يجبر البنوك والمؤسسات التي تعمل وفق الشريعة الإسلامية على تطبيق القانون وإنما يجبرها فقط لأنه حسب وجهة نظر تلك البنوك فإن عملياتها عبارة عن مرابحات ولا يجوز لها من الناحية الشرعية التنازل عن أرباحها.

وأضاف عبدالعزيز الجوانب الفنية الرئيسية التي تعوق تطبيق مقترح قانون إسقاط الفوائد، وقال إن القانون المقترح يفرض على كل مدين لديه قروض استهلاكية أو مقسطة تقديم مركزه المالي وهو أمر صعب التطبيق لاسيما أن إجمالي المقترضين يبلغ 317 ألف مقترض مضافاً أن تقديم بياناتهم إلى البنوك والمؤسسات المقرضة لهم يتطلب فترات زمنية كبيرة «وجهداً كبيراً جداً» لاجزائه.

وأضاف عبدالعزيز أنه بناء على تلك البيانات المقدمة فإن الجهات الدائنة تقر ما إذا كان المقترض ينطبق عليه القانون أم لا وهذا يستغرق فترات زمنية طويلة كذلك.

وأوضح أن القانون لا يجبر البنوك والمؤسسات التي تعمل وفق الشريعة الإسلامية على تطبيق القانون وإنما يجبرها فقط لأنه حسب وجهة نظر تلك البنوك فإن عملياتها عبارة عن مرابحات ولا يجوز لها من الناحية الشرعية التنازل عن أرباحها.

وأضاف عبدالعزيز الجوانب الفنية الرئيسية التي تعوق تطبيق مقترح قانون إسقاط الفوائد، وقال إن القانون المقترح يفرض على كل مدين لديه قروض استهلاكية أو مقسطة تقديم مركزه المالي وهو أمر صعب التطبيق لاسيما أن إجمالي المقترضين يبلغ 317 ألف مقترض مضافاً أن تقديم بياناتهم إلى البنوك والمؤسسات المقرضة لهم يتطلب فترات زمنية كبيرة «وجهداً كبيراً جداً» لاجزائه.

وأضاف عبدالعزيز أنه بناء على تلك البيانات المقدمة فإن الجهات الدائنة تقر ما إذا كان المقترض ينطبق عليه القانون أم لا وهذا يستغرق فترات زمنية طويلة كذلك.

وأوضح أن القانون لا يجبر البنوك والمؤسسات التي تعمل وفق الشريعة الإسلامية على تطبيق القانون وإنما يجبرها فقط لأنه حسب وجهة نظر تلك البنوك فإن عملياتها عبارة عن مرابحات ولا يجوز لها من الناحية الشرعية التنازل عن أرباحها.

وأضاف عبدالعزيز الجوانب الفنية الرئيسية التي تعوق تطبيق مقترح قانون إسقاط الفوائد، وقال إن القانون المقترح يفرض على كل مدين لديه قروض استهلاكية أو مقسطة تقديم مركزه المالي وهو أمر صعب التطبيق لاسيما أن إجمالي المقترضين يبلغ 317 ألف مقترض مضافاً أن تقديم بياناتهم إلى البنوك والمؤسسات المقرضة لهم يتطلب فترات زمنية كبيرة «وجهداً كبيراً جداً» لاجزائه.

وأضاف عبدالعزيز أنه بناء على تلك البيانات المقدمة فإن الجهات الدائنة تقر ما إذا كان المقترض ينطبق عليه القانون أم لا وهذا يستغرق فترات زمنية طويلة كذلك.

أعلن نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية ووزير الدولة لشؤون التنمية ووزير الدولة لشؤون الإسكان الشيخ أحمد الفهد أن الحكومة سترفع توصية بردّ قانون إسقاط فوائد قروض المواطنين في حال إقراره من مجلس الأمة.

وقال الشيخ أحمد الفهد في مؤتمر صحفي عقده أمس بمشاركة وزير المالية مصطفى الشمالي ومحافظ البنك المركزي الشيخ سالم عبدالعزيز «أن الحكومة سترفع توصية إلى صاحب السمو الأمير بتوصية بردّ القانون في حال إقراره لأنه قانون لا يمكن تنفيذه» مضيفاً أن القرار سيتروك لصاحب السمو الأمير «في النهاية».

وأكد أن القانون يتضمن العديد من المثالب الدستورية والقانونية إضافة إلى صعوبة تطبيقه وخلقه أعرافاً غير حميدة في المجتمع.

وأضاف أن حل المشكلة يتطلب حواراً كاملاً عن طريق القنوات الرسمية «وإن أي إجراء آخر سيؤدي إلى إعادة القانون أو إلى إحالته إلى المحكمة الدستورية بعد إقراره لاسيما أنه يحمل الكثير من المثالب».

وقال الشيخ أحمد الفهد «أن الحكومة تسجل تحفظها على القانون وهي جازمة على رفضه بشكله الحالي لأنه لن يحقق الأهداف» مضيفاً أن القانون بشكله الحالي «سيجبر الحكومة على إرجاعه وهو لن يكون إلا معضلة جديدة في علاج المشكلة التي تهتم كل مواطن».

وأضاف أن القانون يصعب تطبيقه بسبب عدم موافقة اللقائين المصرفية في الكويت وعدم إمكانية تطبيقه وتجاهله للكثير من المؤسسات المالية الأخرى إضافة إلى عدم تحقيقه للعدالة بين المواطنين والكلفة المالية العالية وغير الدقيقة.

وأكد حرص الحكومة على تضامنها مع مجلس الأمة للخروج بحل للمشكلة والعمل قدر المستطاع على تهيئة المعيشة المناسبة للمواطنين مضيفاً أن الحكومة وجدت أن القانون يتطلب المزيد من الحوار مع أعضاء مجلس الأمة للوصول إلى حل لتلك المشكلة ووضع تشريعات تسهل المعادلة المالية التي تسمح بحلها بشكل مناسب.

وقال إن المبادرة الحكومية بدأت من خلال صندوق المعسرّين واستطاعت أن تعالج المشكلة من مثالب قانونية من خلال معادلة «خمسين خمسين» التي يحصل المواطن من خلالها على 50% من دخله والباقي يقضى بسداد التزاماته المالية.

وقال الشيخ أحمد الفهد إن الحكومة تسعى لمعالجة لب المشكلة المتمثلة في معاناة المواطنين المتعثرين في القروض لاسيما أن القضية أخذت وقتاً طويلاً.

وأوضح أن حل الحكومة المتمثل بصندوق المعسرّين باستطاعته معالجة المشكلة لاسيما أن آلاف المواطنين استفادوا منه عن طريق إعادة برمجة ديونهم عن طريق حصولهم على 50% من الراتب والباقي يذهب لتسديد الالتزامات المالية.

وأضاف الفهد أن حل الحكومة قد لا يلبى طموحات البعض لذا تم طرح العديد من المقترحات من بعض أعضاء مجلس الأمة ومنها قانون إسقاط الفوائد الذي تضمن مثالب دستورية وقانونية عديدة إضافة إلى صعوبة تطبيقه.

وقال إن الكل يبحث على حل لرفع المعاناة سواء من الحكومة أو مجلس الأمة وأن الحكومة تهي أهمية الموضوع إلا أن القانون المقدم يصعب تطبيقه، مؤكداً أن الحكومة حاسمة في أمرها

أعلن نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية ووزير الدولة لشؤون التنمية ووزير الدولة لشؤون الإسكان الشيخ أحمد الفهد أن الحكومة سترفع توصية بردّ قانون إسقاط فوائد قروض المواطنين في حال إقراره من مجلس الأمة.

وقال الشيخ أحمد الفهد في مؤتمر صحفي عقده أمس بمشاركة وزير المالية مصطفى الشمالي ومحافظ البنك المركزي الشيخ سالم عبدالعزيز «أن الحكومة سترفع توصية إلى صاحب السمو الأمير بتوصية بردّ القانون في حال إقراره لأنه قانون لا يمكن تنفيذه» مضيفاً أن القرار سيتروك لصاحب السمو الأمير «في النهاية».

وأكد أن القانون يتضمن العديد من المثالب الدستورية والقانونية إضافة إلى صعوبة تطبيقه وخلقه أعرافاً غير حميدة في المجتمع.

وأضاف أن حل المشكلة يتطلب حواراً كاملاً عن طريق القنوات الرسمية «وإن أي إجراء آخر سيؤدي إلى إعادة القانون أو إلى إحالته إلى المحكمة الدستورية بعد إقراره لاسيما أنه يحمل الكثير من المثالب».

وقال الشيخ أحمد الفهد «أن الحكومة تسجل تحفظها على القانون وهي جازمة على رفضه بشكله الحالي لأنه لن يحقق الأهداف» مضيفاً أن القانون بشكله الحالي «سيجبر الحكومة على إرجاعه وهو لن يكون إلا معضلة جديدة في علاج المشكلة التي تهتم كل مواطن».

وأضاف أن القانون يصعب تطبيقه بسبب عدم موافقة اللقائين المصرفية في الكويت وعدم إمكانية تطبيقه وتجاهله للكثير من المؤسسات المالية الأخرى إضافة إلى عدم تحقيقه للعدالة بين المواطنين والكلفة المالية العالية وغير الدقيقة.

وأكد حرص الحكومة على تضامنها مع مجلس الأمة للخروج بحل للمشكلة والعمل قدر المستطاع على تهيئة المعيشة المناسبة للمواطنين مضيفاً أن الحكومة وجدت أن القانون يتطلب المزيد من الحوار مع أعضاء مجلس الأمة للوصول إلى حل لتلك المشكلة ووضع تشريعات تسهل المعادلة المالية التي تسمح بحلها بشكل مناسب.

وقال إن المبادرة الحكومية بدأت من خلال صندوق المعسرّين واستطاعت أن تعالج المشكلة من مثالب قانونية من خلال معادلة «خمسين خمسين» التي يحصل المواطن من خلالها على 50% من دخله والباقي يقضى بسداد التزاماته المالية.

وقال الشيخ أحمد الفهد إن الحكومة تسعى لمعالجة لب المشكلة المتمثلة في معاناة المواطنين المتعثرين في القروض لاسيما أن القضية أخذت وقتاً طويلاً.

وأوضح أن حل الحكومة المتمثل بصندوق المعسرّين باستطاعته معالجة المشكلة لاسيما أن آلاف المواطنين استفادوا منه عن طريق إعادة برمجة ديونهم عن طريق حصولهم على 50% من الراتب والباقي يذهب لتسديد الالتزامات المالية.

وأضاف الفهد أن حل الحكومة قد لا يلبى طموحات البعض لذا تم طرح العديد من المقترحات من بعض أعضاء مجلس الأمة ومنها قانون إسقاط الفوائد الذي تضمن مثالب دستورية وقانونية عديدة إضافة إلى صعوبة تطبيقه.

وقال إن الكل يبحث على حل لرفع المعاناة سواء من الحكومة أو مجلس الأمة وأن الحكومة تهي أهمية الموضوع إلا أن القانون المقدم يصعب تطبيقه، مؤكداً أن الحكومة حاسمة في أمرها

## في ندوة بعنوان «إسقاط القروض إلى أين؟» بكلية الحقوق

# المقاطع: «إسقاط الفوائد» مخالف للدستور ومخلف بالعدالة باقر: أكثر من 30 ألف مواطن لن يستفيدوا من القانون



الحاضرون في ندوة «إسقاط القروض إلى أين؟»

أكد الخبير الدستوري د.محمد المقاطع أن قانون إسقاط فوائد القروض يتضمن 16 مادة تتحدث عن النواحي الإجرائية لإسقاط القروض، مشيراً إلى أنه يوجد بها العديد من التسبّيات ومنها المادة الثانية التي توضح كيفية التعامل وأن تقوم الجهات بإعادة جدولة الدراسة.

جاء ذلك خلال ندوة بعنوان «إسقاط القروض... إلى أين» ظهر أمس بكلية الحقوق بقاعة عبدالمك وشارك فيها كل من د.محمد المقاطع والنائب الوزير السابق أحمد باقر واستاذ الشريعة د.عصام العنزي.

وأضاف المقاطع أن هذا فيه وجوب والإزام للجميع سواء بنك أو مؤسسة مالية لإعادة جدولة القروض بتاريخ 12/14 وما سبب اختيار هذا التاريخ، حيث أنه يجب أن يكون القانون فيه تجريد ولا يراعى فئة دون فئة أخرى، وقد كان هذا الموضوع.

وقال المقاطع أن وعود النواب بإسقاط القروض جعلت الناس يقتربون ويقتربون، من خلال مبدأ التجرد في التشريع، متسائلاً ما آلية الفوائد التي تعاملت معها العميل في السابق حيث أن هناك من دفع جزءاً كبيراً من مديونته فكيف سيتعامل مع القانون؟

وتسائل المقاطع هل تملك الدولة التدخل في التعامل مع عقود الأفراد والمؤسسات المالية، ولا يجوز مصادرة أي ملكية إلا بالتعويض بنص القانون «ما تم إيداعه من مبالغ في البنوك»، مضيفاً أيضاً يقول النص أن ما تم إيداعه في البنوك وقد تكون لتسهيل عمليات بنكية، ولا إيداعات ليس لها الهدف من كفاءة القروض، متسائلاً هل هذه الودائع ستقف ضد جنس الأرباح وهل هذا تنازل عن مصلحة الدولة في البنوك؟

وأضاف المقاطع لا يجوز للدولة أن تخفل قرصاً إلا بقانون وأن تكون الكفالة عقداً تلزم به الدولة لسنوات طويلة وما يترب عليها من إجراءات، متسائلاً هل قانون إسقاط الفوائد مهمل، لافتاً إلى أنه ليس له أساس صحيح ويعتبر مخالفاً للدستور، حيث أنه يلزم البنوك التقليدية ويخبر البنوك الإسلامية في الإعفاء، حيث أنها تعتبر من المسائل التي تخلف بالمساواة والعدالة.

وعلى البنك المركزي مواصلة إسقاط الفوائد مقابل ما تم إيداعه من أموال للدولة وهذا مخالف للقانون الذي ينص على حركة الأموال العامة، مبيناً أن الأموال العامة ستتحمل أعباء كبيرة من أجل إسقاط فوائد قروض المواطنين، ولا يجوز وضع تشريع يتم فيه الإخلال بأحد مبادئ العدالة أو عدم احترام ومراعاة عقود وتعاملات الناس فنحن نرفض العجلة والتسرع في تشريع القوانين.

وتابع المقاطع قائلاً: لقد انتهى مجلس الأمة بعد جلسة ماراتونية استمرت حتى الساعات الأولى من الفجر، إلى إقرار قانون شراء وإسقاط الفوائد المستحقة على القروض في مداولته الأولى بأغلبية 32 عضواً، وبمراجعة نصوص القانون المشار إليه، وجدنا أهمية في تنوير أعضاء السلطتين التشريعية والتنفيذية والإخوة المواطنين إلى ما شاب هذا القانون من شبهات دستورية، ومن عبات إجرائية تغول دون إمكان تطبيقه وأقبحا.

من ناحية استغرب النائب والوزير السابق أحمد باقر من

مواقفة مجلس الأمة على قانون إسقاط القروض، مشيراً إلى أنه كان عضواً لعدة دورات برلمانية واعتبره قراراً من أسوأ القرارات التي وافقت عليها النواب، لافتاً إلى أنه يخالف القانون والشريعة والعقل والمنطق.

وأشار باقر إلى أن القروض تمت بعقد بين المقترض والبنك أي أنه إجراء تم بموافقة الطرفين فكيف يأتي النواب لإقرار إسقاطه، مضيفاً إلى أن خبراء الاقتصاد يقولون أنه لا يجوز إسقاط القروض سابقاً لأنها تمت بعقد ماضية وبالتالي تكون غير دستورية.

وقال باقر أن هناك فرقا كبيراً بين القادر على سداد وغير القادر وهل يتساوى من اقترض للضرورة ومن اقترض للرفاهية، مؤكداً أنه لا يجوز تسديد القروض من أموال الشعب، واستغرب باقر من تصريح أحد النواب الذي قال إن الفائدة محرمة وستدفع لإسقاطها، مستغرباً في الوقت ذاته من هذا القول المتناقض لأبسط أصول العدالة.

وقال باقر أن أكثر من 30 ألف مواطن لن يستفيدوا من إسقاط القروض لأنهم أساساً لن يقتضوا وهم الفئات الأضعف والبعيدة عن الاقتراض، مضيفاً أن 9 مليارات دينار سيتم دفعها من المال العام في حال إسقاط القروض والتي لو استثمرت في المشاريع لعمت الفائدة على جميع المواطنين.



# تهنئة

نتقدم  
بأسمى آيات  
التهناني والتبريكات إلى

## الدكتور بشار الأسد

رئيس الجمهورية العربية السورية  
بمناسبة اختياره شخصية العام ٢٠٠٩  
في استفتاء (سي إن إن)  
باعتباره أحد أبرز الوجوه السياسية إقليمياً ودولياً  
نظراً لمشاركته في صنع الاستقرار السياسي في المنطقة  
وطرحه للعديد من النظريات السياسية والاقتصادية  
التي وضعت الجمهورية العربية السورية في قلب الأحداث العالمية  
عرابي عبد الغني الشمري وأولاده